

الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بين تحليل التحديات

وتحديد فرص النجاح

عبد الرحمان أولاد زاوي

أستاذ محاضر. أ .

د. بوعزيز ناصر

أستاذ محاضر. أ .

جامعة شريف مساعديه- سوق أهراس

جامعة 08 ماي 1945 قلالة

الملخص: يشكّل بناء الاقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تشمل التنمية الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية كلها، وهذا يتطلب تغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة ويقلل فيه انبعاث الكربون، وتزداد كفاءة استخدام الموارد والطاقة، ويمنع خسارة التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي مما يترتب عليه نمو اقتصادي في القطاعات العامة والخاصة.

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يستلزم تدعيم القدرة الحكومية على تحليل التحديات وتحديد فرص النجاح وترتيب الأولويات وحشد الموارد وتنفيذ السياسات وتقييم التقدم المحرز.

Abstract:

Building a green economy is a path towards sustainable development encompassing social, environmental and economic development. This requires changing unsustainable patterns of consumption, reducing carbon emissions, increasing resource and energy efficiency, and preventing loss of biodiversity and ecosystem resulting in economic growth in sectors Public and private .

The transition to a green economy Requires strengthening government capacity to analyze challenges, identify opportunities for success, prioritize, mobilize resources, implement policies and assess progress.

مقدمة:

إن إدماج مقاربة الاستدامة في التحليل الاقتصادي، في ظل ازدياد الضغوط السكانية والأزمات المالية والاقتصادية، مهّد الطريق نحو نفعية دراسة الاقتصاد في مفهومه الشّامل حيث تمّ الربط بين المعطيات الاقتصادية (تزايد السكان، وتدهور الموارد الطبيعية)، والاجتماعية (العدالة والتنمية الاجتماعية) والبيئية (العدالة الجيلية للحفاظ على الموارد الطبيعية) كتحديات "جديدة" للاقتصاد العالمي.

وهو ما دفع بالمحللين والخبراء إلى الاعتقاد بأن يؤدي تطوير الاقتصاد الأخضر وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة إلى نمو اقتصادي في القطاعات العامة والخاصة، حيث يشكّل بناء الاقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تشمل التنمية الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية كلها.

ومن منظور اجتماعي وعلمي، ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن المقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي، التي تركز على الناتج المحلي الإجمالي، لا تُظهر التفاوتات الاجتماعية المتزايدة والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الرهنة، إن النشاط الاقتصادي الحالي الذي يسبب التلوث وتغيّر المناخ واستهلاك الموارد الطبيعية بكمية تفوق قدرة الأرض على إنتاجها، هو من أهم الأسباب التي يركز عليها مفهوم الاقتصاد الأخضر حيث نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تقريراً تحت عنوان 'نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر' بين أن استثمار 2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنوياً على امتداد أربعة عقود (2010-2050) في الاقتصاد الأخضر قد يحقق نتائج مذهلة من حيث النمو الاقتصادي وفرص العمل والمنافع الاجتماعية، إلى جانب الحد من استهلاك الطاقة والموارد، وزيادة أرصدة الموارد المتجددة، وخفض التلوث وانبعاث غازات الاحتباس الحراري.

ولمعالجة إشكالية هذه الورقة البحثية تم طرح التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بالاقتصاد الأخضر ؟
- ما هي أهم التحديات و الظروف التمكينية لتحقيق الاقتصاد الأخضر ؟
- ما هي فرص النجاح و التجارب المحققة في البلدان العربية ؟

أولاً - مفهوم الاقتصاد الأخضر وأساسه النظرية:

يشير مفهوم 'الاقتصاد الأخضر' إلى النشاط والنمو الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة مع مراعاة الحدّ من المخاطر البيئية وندرة الموارد البيئية، حيث يرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه 'نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل، من دون تعريض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة ايكولوجية خطيرة'. ويتوقع المحللون والخبراء أن يؤدي تطوير الاقتصاد الأخضر وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة إلى نمو اقتصادي في القطاعات العامة والخاصة، حيث يشكّل بناء الاقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تشمل التنمية الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية كلها.

1- تعريف الاقتصاد الأخضر

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد ايكولوجية⁽¹⁾.

فحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، يُقصد بالاقتصاد الأخضر: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين الرفاهية البشرية، والمساواة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى الإقلال بصورة ملحوظة من الأخطار البيئية وتُدرة الموارد الايكولوجية؛ ويرتكز على إعطاء وزن مُتساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية"⁽²⁾.

ويُعرّف المعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية الأنشطة الاقتصادية الخضراء، بتلك الأنشطة الإنتاجية المحافظة على البيئة عن طريق الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية من جهة أولى، ولممارستها آثاراً سلبية أقل على البيئة من جهة ثانية⁽³⁾.

ولتوضيح ذلك، يعتمد المعهد الفرنسي مقاربتين مختلفتين: تركز الأولى على مفهوم تحليل الآثار، إذ يكون النشاط الاقتصادي أخضرًا حينما يكون أقل تلويثاً وأقل استهلاكاً للموارد الطبيعية؛ وترتكز المقاربة الثانية على تحليل الغاية من النشاط الاقتصادي، إذ يكون كذلك حينما يصبو إلى الحفاظ على البيئة⁽⁴⁾.

ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كإقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون، وتزداد كفاءة استخدام الموارد والطاقة، ويمنع خسارة التنوع البيولوجي والنظام الايكولوجي، كما يحسن النمو في الدخل وفرص العمل لجميع الفئات الاجتماعية.

إن مبدأ الاقتصاد الأخضر لايجل محل التنمية المستدامة، بل أن هناك فهماً مطرداً الآن لحقيقة أن تحقيق التنمية المستدامة يركز بالكامل على إصلاح الاقتصاد وحتى نتقل إلى الاقتصاد الأخضر، يتطلب الأمر ظروفًا تمكينية. وهناك ثلاث نتائج رئيسية للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر وهي:

- أن تخضير الاقتصاد لا يولد فقط زيادة في الثروة، ولكنه على الأخص يحقق مكاسب في المشعات الايكولوجية أو رأس المال الطبيعي.

- يمثل الاقتصاد الأخضر الرابط الذي لا ينفصم بين القضاء على الفقر وبين المحافظة على المشعات الايكولوجية وصيانتها⁽⁵⁾.

2- الأطر النظرية ودوافع الانتقال للاقتصاد الأخضر:

مع تزايد المخاطر البيئية لم تعد المفاهيم الاقتصادية "القديمة"، التي أهملت أهمية البعد البيئي في التنمية الاقتصادية، ملائمة للتحليل الاقتصادي؛ إذ تم صياغة مفاهيم اقتصادية "جديدة" (الاقتصاد الأخضر) من أجل تصحيح الاختلالات البيئية.

✓ تنامي المخاطر البيئية العالمية، نتيجة لطغيان النموذج الاقتصادي المبني أساساً على النمو الاقتصادي المقاس بالنواتج الداخلي الإجمالي دون الاهتمام بكلفته السلبية على البيئة. لذا اتجهت كل المحاولات إلى

الأخذ في عين الاعتبار البعد البيئي في التحليل من خلال إعادة صياغة بعض المفاهيم الاقتصادية من قبيل الناتج الداخلي الخام، وإدماج الآثار البيئية في الأسس النظرية لقانون العرض والطلب، والتكامل الإيجابي بين الأبعاد الكونية للتأثير البيئي من جهة أولى، والسياسات والمفاهيم الاقتصادية الوطنية من جهة أخرى.

✓ تبعية الدول المتقدمة في مجال مصادر الطاقة ، بمعنى ارتباط اقتصادياتها بمصادر الطاقة الموجودة خارج حدودها الإقليمية (الصدمات النفطية لسنوات 1973 و 1979)؛ مما نتج عنه تغيير السياسات الطاقية المتبعة فيها نظراً لارتباطها بالمواد الأولية المتواجدة في الدول النامية؛ وإحلال (Substitution) بدائل طاقية عن المصادر الطاقية المستوردة من جهة أولى، أو الاعتماد على التقدم التكنولوجي كوسيلة للإحلال من جهة ثانية.

✓ الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المحدودة، حيث أدى النموذج الاقتصادي الذي ركّز على رفع الاستهلاك دون الاهتمام بمحدودية الموارد الطبيعية إلى الإضرار الشديد بالبيئة، ونظراً لتزايد الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المحدودة، واتساع الإنتاج الاقتصادي؛ طالب بعض الاقتصاديين بتكييف مفهوم النمو وفق متطلبات المحافظة على البيئة⁽⁶⁾.

✓ إتباع سياسات اقتصادية عالمية وإقليمية ووطنية تدعم الاستدامة البيئية للانفجار الديمغرافي، وذلك انسجاماً مع الأطر الفكرية بشأن التساؤل حول بحث العلاقة بين السكان والبيئة (أعمال توماس مالتيس)؛

✓ اعتماد سياسات اقتصادية قوامها الاستقلال في الطاقة، إذ تعددت السياسات الاقتصادية بين الدول بحسب توفر مصادر الطاقة على الصعيد الوطني؛ وعلى سبيل المثال ركّزت فرنسا على الطاقة النووية كعماد لبناء سياساتها الاقتصادية واعتمدت الصين على الطاقات الأحفورية واستغلال السدود فيما اتجهت جهود ألمانيا نحو الابتكار لتعزيز الطاقات المتجددة.

✓ وكي تكون الوظائف خضراء في ضوء الاقتصاد الأخضر، يجب أن تنطبق عليها متطلبات الوظائف الكريمة أو العمل اللائق، وتتضمن الوظائف الكريمة مرتبات تكفي للعيش الكريم، والقضاء على عمل الأطفال، والأمن الصحي في بيئة العمل، والحماية الاجتماعية.

ثانياً- تحديات الاقتصاد الأخضر و الظروف التمكينية لتحقيقه:

ان المقاربة المعتمدة اليوم في تعريف الاقتصاد الأخضر ليست مقارنة تقنية تعتمد على ضبط نسب التلوث والانبعاث المضرة بالمناخ والتربة والماء، بل تتجاوزها إلى رؤية شاملة لأهداف الفاعلين الاقتصاديين وأدوارهم الاجتماعية ونظم الحكامة على المستوى الدولي.

وهنا تتداخل المفاهيم والإشكالات، حيث لا يمكن فصل الشق الاقتصادي والإنتاجي عن أبعاده الاجتماعية والمناخية، خاصة إذا وضعت هذه الإشكالية الكونية، إشكالية المناخ والبيئة، في إطار المفاوضات الدولية، التي يتميز فيها طرفين أساسيين، الدول المتقدمة التي أنتجت التلوث البيئي بعد أن حققت نهضتها الصناعية والاقتصادية، والدول السائرة في طريق النمو والتي تعتبر ضحية للتلوث البيئي، حيث يطرح السؤال الكبير : من عليه اليوم أداء فاتورة التلوث والتحول إلى الاقتصاد الأخضر؟

1- تحديات الاقتصاد الأخضر

إن التحدي الأساسي يبقى في الموازنة بين هذه الإكراهات، على أن الهدف ليس هو معاقبة الدول المتقدمة بل في إقناعها بضرورة تحملها مسؤولية أكبر في حماية المناخ. كما أن الهدف هو ليس في إعطاء رخصة للدول النامية للإمعان في شتى الأنشطة الإنتاجية المضرة بالمناخ بالنظر إلى كونها لم تكن شريكة في جرائم البيئة التي عرفها العالم منذ النهضة الصناعية⁽⁷⁾.

وهنا يمكن تلخيص التحديات المطروحة إلى مستويين. المستوى الأول يتعلق بكيفية خلق التوازن بين رغبة الدول المتقدمة في الحفاظ على رفاهيتها مع خفض مستوى بصمتها المناخية وبين تطلع الدول النامية إلى رفع رفاهيتها ولكن دون الرفع من مستوى بصمتها المناخية.

أما التحدي الثاني فهو يعود بنا إلى الهدف العام الذي يقود اليوم جهود حماية البيئة كما حدده تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية لسنة 1987 وهو "الاستجابة لحاجيات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الاستجابة لحاجياتهم، ومن الواضح إذن أن تحديات المناخ تتعلق بالحاضر والمستقبل من حيث ضرورة اتخاذ إجراءات للحد من التلوث البيئي والمناخي والتحول إلى الاقتصاد الأخضر في العالم من جهة، وضرورة تحمل تكلفة آثار هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والبيئية بالنسبة للدول النامية من جهة أخرى⁽⁸⁾.

إن تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر في أي بلد ينطوي على عدة اتجاهات أبرزها:

- سياسيات مالية: بمعنى كيف يمكن للدولة أن تعطي بعض الصناعات والشركات والمبادرات حوافز ضريبية تشجيعية لانتهاج الأسس البيئية في أنماط الإنتاج، كمشاريع الطاقة الشمسية مثلا، من خلال

خفض الضرائب على المستثمرين، بحيث يتم تشجيع جهات أوسع على الاستثمار في هذه المجال، والمجالات الأخرى التي تصنف بأنها صديقة للبيئة.

● إطار مؤسسي: نريد مؤسسات لديها القدرة من حيث الكفاءة والخبرة والإمكانيات للتعاطي مع هذا الموضوع، فوزارة المالية هي طرف مهم في هذا الإطار، وفي حال عدم وجود طرف يطبق السياسات المنضوية تحت مفهوم الاقتصاد الأخضر، فستصبح هنالك مشكلة ولن يتم التمكن من التنفيذ والمضي قدماً.

● مشاريع على أرض الواقع: لا بد من تنفيذ مشاريع على أرض الواقع من خلال تشجيع المبادرات التي تصب في مفهوم الاقتصاد الأخضر، وهذا الأمر بحاجة إلى بنية تحتية تتيح إمكانية تنفيذ المشاريع التي توصف بأنها صديقة للبيئة، كالطاقة الشمسية مثلاً، أو مشاريع معالجة المياه العادمة واستخدامها في الري، أو مشاريع الحصاد المائي والآبار الزراعية ومصادر المياه والسدود، كل هذا يوفر مصادر الطاقة والمياه، ويقلل الكميات المهدورة.

● تقليل كميات النفايات: لا بد من تبني مشاريع تعزز الصناعة في مجال تدوير النفايات، وهي أساس في الاقتصاد الأخضر، بحيث يتم تقليل النفايات إلى أقصى درجة ممكنة، والاستفادة منها في إنتاج الأسمدة العضوية، واستخدام ما أمكن من هذه النفايات.

● كفاءة استخدام الطاقة: لا يكفي الحديث عن مشاريع في الطاقة المتجددة، لكن لا بد من اللجوء إلى الأساليب التي تعطي أقصى درجات توفير الطاقة، من خلال ترشيد الاستهلاك في المنازل، بالإضافة إلى مراعاة تصاميم المباني الخضراء في الأبنية الجديدة، بحيث تزيد قدرتنا من استغلال المصادر الطبيعية، كالشمس والرياح، ونواحي التهوية والإضاءة المتاحة من خلال هذه التصاميم.

● تخطيط وتنظيم قطاع المواصلات: إذا وجدَ تخطيط يحدُّ من الاختناقات المرورية فإننا سنوفر كميات هائلة من الوقود، وبالتالي تقليل الإنبعاثات الناتجة عن وسائل النقل، وتقليل تلوث الهواء، وهذا ينعكس في نهاية المطاف على تقليل فاتورة علاج أمراض الجهاز التنفسي مثلاً.

2- الظروف التمكينية لتحقيق الاقتصاد الأخضر:

تتمحور الظروف التمكينية لتحقيق الاقتصاد الأخضر ، من اجل تحقيق التنمية المستدامة و تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بحاجيات أجيال المستقبل في إطار المساواة و الحرية و العدالة الاجتماعية في النقاط الآتية⁽⁹⁾:

إطار تنظيمي مصمم جيداً وبشكل سليم يستطيع أن يضمن

- تحديد الحقوق.
- خلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الأخضر.
- تزيل الحواجز أمام الاستثمارات الخضراء.
- ضبط الأشكال الأكثر ضرراً من السلوكيات غير المستدامة، اما عن طريق وضع معايير الحد الأدنى أو حظر بعض الأنشطة تماماً.
- التقليل من المخاطر التنظيمية والتجارية.
- تعزيز كفاءة الطاقة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من خلال وجود المعايير التقنية (أي شروط المنتجات أو العمليات أو أساليب الإنتاج).
- توفير حوافز مستمرة للتحسين.
- تحديد أولويات الاستثمار والإنفاق الحكومي في المجالات التي تدعو الى تخضير القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال
 - للعمل سريعاً من أجل تجنب الأنظمة غير المستدامة.
 - لضمان بناء البنية التحتية والتكنولوجيات الخضراء.
 - لتشجيع الصناعات الخضراء الوليدة كجزء من إستراتيجية ودفع عجلة التوظيف والنمو على المدى الطويل.
- الحد من الإنفاق في المجالات التي تستنزف رأس المال الطبيعي.
 - إن خفض المصطنع لأسعار السلع من خلال الدعم يشجع على عدم الكفاءة والتبديد والإسراف في الاستخدام. مما يؤدي إلى الندرة المبكرة للموارد القيمة المحدودة أو تدهور الموارد المتجددة والنظم الايكولوجية. على سبيل المثال، قدر الدعم لمصايد الأسماك في الولايات المتحدة بنحو 270 مليار دولار أمريكي سنوياً، اعتبر ما لا يقل عن 60 % منه ضاراً، حيث أنه أحد العوامل الدافعة إلى الإفراط في صيد الأسماك. ويقدر أن مصايد الأسماك المستنفدة تؤدي الى فقدان منافع اقتصادية في حدود 50 مليار دولار أمريكي سنوياً (أي أكثر من نصف قيمة تجارة المأكولات البحرية
 - الدعم يخفض ربحية الاستثمارات الخضراء: عندما يثمر الدعم عن جعل النشاط غير المستدام رخيصاً أو منخفض بشكل مصطنع، فانه يتسبب في تحيز السوق ضد الاستثمار الأخضر. تشير التقديرات إلى أن التخلص التدريجي من جميع صور الدعم على استهلاك الوقود

الأحفوري والإنتاج بحلول عام 2020 يمكن أن يؤدي الى الحد من الطلب العالمي على الطاقة الأولية بمقدار 58 % وانخفاض في انبعاث غازات الاحتباس الحراري بنحو 6.9 %، مما يزيد من تدابير كفاءة الطاقة التي من شأنها أن تكون فعالة في غياب الدعم ، حيث أن الدعم يشكل عائقاً كبيراً لتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

➤ توظيف الضرائب على السوق لتحويل أذواق المستهلكين وتشجيع الاستثمار الأخضر والابتكار، يمكن للضرائب على السوق ان تكون وسيلة فعالة لتحفيز الاستثمار الأخضر، في عدد من القطاعات الاقتصادية، مثل النقل، عادة ما تكون العوامل الخارجية السلبية كالتلوث أو الآثار الصحية أو فقدان الإنتاجية غير منعكسة على التكاليف. مما يقلل من الحافز على التحول الى السلع والخدمات الأكثر استدامة. والوضع مشابه بالنسبة للنفايات، حيث لا تنعكس عادة التكلفة الكاملة المرتبطة بمعالجة النفايات والتخلص منها على أسعار السلعة أو خدمة التخلص من النفايات والحل لمثل هذه المشاكل هو دمج تكلفة العوامل الخارجية كما تم ذكرها أعلاه في سعر السلعة أو الخدمة من خلال ضريبة بيئية تصحيحية.

ثالثاً- التجارب المحققة في بعض البلدان العربية:

يحتاج الانتقال من النظام الاقتصادي التقليدي إلى نظام الاقتصاد الأخضر إلى العمل الشاق لكل الجهات المعنية، كما أن المخرجات الإيجابية لهذا الانتقال المكلف مادياً في بعض الأحيان قد لا تكون فورية على الصعيدين الاقتصادي والبيئي ولكنها مفيدة ومهمة على المدى البعيد. والحكومات هي أهم جهة في تطوير الاقتصاد الأخضر لأنه بإمكانها وضع القوانين والسياسات التي توفر الظروف والبيئة المواتية لتشجيع العمل في اقتصاد مزدهر وأخضر من أجل ترويج الاقتصاد الأخضر والمشاريع الصديقة للبيئة، يجب أن تزود الحكومات البيئة المواتية للمشروعات والاستثمارات الصديقة للبيئة، باعتبار أن أهم الخطوات اللازمة لتطوير البيئة المواتية هي تحديث ومراجعة القوانين البيئية ووضع استراتيجيات وطنية لتنمية قطاعات محددة قابلة للتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، ومن أهم السياسات الداعمة للاقتصاد الأخضر، بحسب 'الإسكوا'، 'المشتريات العامة، الضرائب المباشرة، حوافز للأنشطة البيئية، نقل التكنولوجيا، إدماج كلفة التلوث واستخدام الموارد الطبيعية ضمن الكلفة الإجمالية للسلع والخدمات'.⁽¹⁰⁾

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من أهم أركان الاقتصادات العربية كونها تمثل ما بين 80% و90% من المشروعات في غالبية اقتصاديات الدول العربية ، كما أنها توفر جزءاً كبيراً من إجمالي فرص العمل، ولذلك لديها الفرصة على أن تكون الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر.

1- مكونات الاقتصاد الأخضر في بعض البلدان العربية: تتضمن مكونات الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية خدمات الطاقة والبنى التحتية، والحد من تغير المناخ، وإلغاء الحواجز التجارية البيئية، ويضمن تأمين الوظائف الخضراء، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ، وخدمات المياه والبنى التحتية، والإنتاج والاستهلاك المستدام. ومن أهم القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر هي الطاقة البديلة التي تعتمد على الطاقة الشمسية المتوفرة بكثرة وطاقة الرياح. ونظراً إلى شح المياه في العديد من الدول العربية كالأردن واليمن، فإنه بإمكان هذه الدول تطوير قطاع إدارة المياه من خلال برامج إعادة استخدام المياه وجمع مياه الأمطار. أمّا بالنسبة لقطاع إدارة النفايات الذي حصل على الكثير من الاهتمام في العام الماضي وخصوصاً خلال الأزمة الأخيرة التي تمثلت في سوء إدارة النفايات في لبنان، فإن تطوير برامج توعية لتثقيف الناس حول إعادة التدوير ومعالجة النفايات السامة والفوائد البيئية لهذه الممارسات مع تطوير القطاع نفسه، قد يساعد في بناء اقتصاد أخضر، حيث وفقاً للبنك الدولي يتم كل عام إنتاج 1.3 مليار طن من النفايات، ولكن هذا الرقم سيتصاعد إلى 2.2 مليار طن سنوياً بحلول عام 2025. وإن قطاع النقل المستدام من خلال مبادرات صناعة السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (Hybrid) وتطوير وتحسين النقل العام في البلاد العربية، يعد من القطاعات المهمة الأخرى المعنية بالاقتصاد الأخضر⁽¹¹⁾.

و الشكل الأتي يبين أهم مكونات الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية.

شكل: مكونات الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية



المصدر: الإسكوا، 2010.

2- تجارب نجاح عربية في الاقتصاد الأخضر: إن الأداء البلاد العربية في مؤشر 'الأداء البيئي' الذي أصدرته جامعة Yale في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2016. يظهر ترتيب البلاد العربية من أصل 180 بلداً في المؤشر، حيث تأتي تونس هي البلد الأولى عربياً، تليها المغرب والأردن والجزائر والبحرين، على التوالي. أما اليمن وموريتانيا وجيبوتي والسودان فهم يحتلون المراكز الأخيرة عربياً، على التوالي. وبالنسبة لمؤشر 'تلوث الهواء'، والذي يدل على مدى نظافة هواء البلد، تمثل موريتانيا المرتبة الأولى على الصعيدين العربي والعالمي، لأن نسب التلوث فيها ضئيلة جداً وبالمقابل تعاني العراق والكويت ومصر من أعلى درجات تلوث الهواء على الصعيدين العربي والعالمي⁽¹²⁾.

الجدول: مؤشر الأداء البيئي 2016

ترتيب مجرمانبيعاات ثاني أكسيد الكربون لكل كيلو واط ساعة	المرتبة (من أصل 180)	مجموع النقاط من أصل 100	التغيير خلال آخر عشر سنوات (%)	مجموع ترتيب تلوث	ترتيب مجرى انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل كيلو واط ساعة
تونس	53	77.28	15.71%	82	152
المغرب	64	74.18	24.65%	58	129
الأردن	74	72.24	30.09%	140	113
الجزائر	83	70.28	3.69%	82	101
البحرين	86	70.07	7.45%	139	108
قطر	87	69.94	30.05%	166	138
الإمارات العربية المتحدة	92	69.35	26.32%	150	15
لبنان	94	69.14	35.22%	146	36
السعودية	95	68.63	25.42%	127	38
سوريا	101	66.91	37.45%	163	44
مصر	104	66.45	37.21%	169	54
الكويت	113	64.41	45.26%	171	48
العراق	116	63.97	8.24%	172	71
ليبيا	119	63.29	26.18%	112	72
عمان	126	60.13	27.34%	96	82
اليمن	150	49.79	17.29%	119	140
موريتانيا	160	46.31	20.88%	1	140
جيبوتي	164	45.29	36.17%	78	36
السودان	170	42.25	13.54%	58	38

المصدر: إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث ، آفاق الاقتصاد الأخضر في المنطقة

العربية www.uabonline.org تاريخ التصفح ، 2018/02/22.

❖ الأردن

إن الموارد الطبيعية في الأردن هي محدودة جداً ويزداد الطلب عليها، ولذلك فإن خيار الاقتصاد الأخضر والتنمية الاقتصادية والبيئية المستدامة أصبح حاجة وليس خياراً فقط. وإن الأردن هو البلد الأول في المنطقة العربية الذي

أجرى دراسة وطنية استكشافية لتقييم الوضع الاقتصادي والبيئي وفرص نجاح الاقتصاد الأخضر. وفي هذا السياق تم إعداد مشروع التنافسية الأردني والذي تنفذه الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بدراسة مفصلة للقطاعات الخضراء التي يمكن خلق وظائف جديدة فيها ضمن سياق التكنولوجيا النظيفة وخاصة الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، وإدارة النفايات، والمباني الخضراء، والنقل الصديق للبيئة، والسياحة البيئية. وبحسب هذه الدراسة فإن إنشاء مشاريع للطاقة الشمسية بقدرة 600 ميغاواط، وخاصة في محافظة معان، بإمكانه خلق 1400 وظيفة بينما يمكن خلق 1100 وظيفة جديدة في حال تم تجميع ما قدرته 75 'ميغاواط' من الألواح الشمسية سنوياً في الأردن بالإضافة إلى 600 وظيفة في تشغيل وصيانة 600 ميغاواط من الطاقة الشمسية وحوالي 150 وظيفة في تشغيل وصيانة ما قدرته 1500 ميغاواط من مزارع الرياح في المملكة. كما يمكن تركيب سخانات شمسية في 20% من المساكن في الأردن أن ينتج 670 وظيفة وكذلك خلق 1,500 وظيفة في عملية تصنيع وتركيب 25% من السخانات الشمسية المطلوبة في الأردن' (جريدة الدستور الأردنية، 2014).

وبحسب 'الإسكوا'، فإن الحكومة الأردنية تخطط للحصول على الكهرباء المتجددة خلال الفترة 2015-2020 لتنفيذ المشاريع التالية: 600 ميغاواط من طاقة الرياح ومن 300 إلى 600 ميغاواط من توليد الطاقة الشمسية، ومن 30 إلى 50 ميغاواط من الكتلة الحيوية. ويقدر حجم الاستثمار المطلوب في قطاع الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 حوالي 2.1 مليار دولار⁽¹³⁾.

وهذا المخطط البيئي يعتبر إنجازاً كبيراً نظراً إلى أن إحصائيات البنك الدولي (الجدول 1)، تشير إلى أنه في عام 2012 وصل استهلاك الطاقة المتجددة كنسبة من إجمالي الاستهلاك نسبة 3.1% فقط، ونسبة إنتاج الكهرباء المتجددة 0.42% من إجمالي الإنتاج.

وأخيراً، في عام 2015، قدّم الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً بقيمة 78 مليون يورو للأردن في عدة مجالات ومنها تعزيز التكنولوجيا الخضراء والتنمية الاقتصادية والبيئية المستدامة.

❖ تونس

تونس من البلاد العربية التي تتخذ من مفهوم الاقتصاد الأخضر فرصة مهمة للحد من المخاطر البيئية وفي نفس الوقت التنمية الاقتصادية ومكافحة البطالة. وفي هذا السياق، تم وضع الأطر القانونية والحوافز الاقتصادية لتنمية المبادرات البيئية في الخمسة عشرة عاماً الأخيرة. فعلى سبيل المثال تم تنمية مبادرة 'Eco-Lef' للنفايات البلاستيكية في عام 2001، ومبادرة 'Eco-Piles' للبطاريات الكهربائية في عام 2005، ومبادرة 'Eco-Zit' لزيت التشحيم في عام 2008. في عام 2010 أطلق مشروع الإنتاج النظيف في تونس، ومن الأهداف الأساسية لهذا المشروع مساعدة المؤسسات على الامتثال للمواصفات البيئية العالمية من أجل تعزيز دخول

الصادرات التونسية للأسواق الأوروبية التي تمثل معظم الصادرات التونسية. ويهدف هذا المشروع إلى خفض استهلاك الطاقة والمياه والسيطرة على التلوث الناجم عن نشاطها. ومن الجدير بالذكر أنه بحلول عام 2011، بلغت المساحة المخصصة للزراعة العضوية 330,000 هكتار، أي حوالي 6.6٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في تونس.

في عام 2015، تم إعلان إستراتيجية وطنية تعنى بالاقتصاد الأخضر وتسعى إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالتنمية المستدامة، كالطاقة المتجددة والنقل المستدام، والسياحة البيولوجية، والفلاحة البيولوجية. أخيراً، في عام 2016، اتفق البنك التونسي للتضامن، وكونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، ومركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة، لتنسيق مجهوداتهم من خلال توقيع اتفاقية شراكة ثلاثية تدعى 'Project Eco-Vert' تهدف إلى دعم الاستثمار والمبادرة الخاصة لدى الشباب لإنجاز مشاريع صغرى في الاقتصاد الأخضر⁽¹⁴⁾.

❖ الإمارات العربية المتحدة

أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المبادرات والمؤتمرات والإستراتيجيات الوطنية فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر. ومن أولى هذه المبادرات التي أنشئت من أجل أن تكون الإمارات من الدول السبّاقة بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر هي المدينة النموذجية 'مدينة مصدر' في أبو ظبي وهي مدينة مصممة لتكون أول مشروع خال من انبعاثات الكربون ويعتمد على الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة. وقد تأسس هذا المشروع في عام 2008 ومن المتوقع أن ينتهي ما بين الأعوام 2020 و 2025. وسوف تكون 'مدينة مصدر' موطناً لحوالي ما بين 45,000 و 50,000 شخص وحوالي 1,500 شركة محلية وعالمية. وفي عام 2012 تبنت دولة الإمارات 'إستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء' من أجل بناء اقتصاد أخضر يعزز الرؤية الوطنية 'الإمارات 2021' التي تطمح أن تجعل الإمارات من أفضل دول العالم في عام 2021. ومن منظور 'إستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء' فإن الاقتصاد الأخضر يعزز التنافسية الاقتصادية، ويخلق فرص عمل، ويجذب الاستثمارات، ويدعم الابتكار والمعرفة، ويعزز الأمن الوطني في مجال الطاقة والمياه.

عقدت في دبي في أبريل 2014 'القمة العالمية للاقتصاد الأخضر' بمشاركة أبرز شخصيات القطاع الاقتصادي والمالي في العالم، وأبرز المنظمات العالمية المعنية. وقد أكد العديد من المسؤولين الإماراتيين على التزام بلادهم بالإستراتيجيات والمبادرات الخضراء كمبادرة 'اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة' التي أعلن عنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في عام 2013. وهذه المبادرة تهدف إلى تطوير مجال الاقتصاد الأخضر ودعم

التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي على المدى البعيد. وقد افتتحت الإمارات العام الماضي محطة (شمس1)، أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم، والتي تنتج 10 بالمائة من مجمل إنتاج الطاقة الشمسية في العالم⁽¹⁵⁾. وفي ديسمبر 2015، أطلق المجلس الأعلى للطاقة في دبي تقرير 'حالة الاقتصاد الأخضر في الإمارات 2016' خلال فعاليات القمة العالمية للمناخ في باريس. وبحسب التقرير، انخفض معدل إنتاج الفرد في الإمارات من الانبعاث خلال فترة ما بين 2000 و2012 من نحو 39.5 طناً الى نحو 20.6 طناً مما يؤكد نجاح بعض الإجراءات التي اتخذتها الإمارات في هذا المجال. ووضعت دبي إستراتيجية بعنوان 'دبي للطاقة النظيفة 2050' تهدف لتحويل الإمارة إلى مركز عالمي للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر وتهدف الإستراتيجية إلى توفير 7 بالمائة من طاقة دبي من مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2020 و 25 بالمائة بحلول عام 2030 و 75 بالمائة بحلول عام 2050. كما تسعى الإستراتيجية إلى خفض الطلب على الكهرباء والمياه بنسبة 30 بالمائة بحلول العام 2030 وتقليل انبعاث غاز الكربون لنسبة 16 بالمائة بحلول العام 2021. كما تسعى دبي إلى إنشاء 'صندوق دبي الأخضر' بقيمة تصل إلى 27 مليار دولار لتحفيز الاستثمارات الخضراء والنمو الأخضر.

الخاتمة:

على الرغم من المستلزمات المفروضة من الأطر النظرية والمؤسسية العالمية بشأن الحفاظ على الاستدامة؛ إلا أن السياسات المتبعة على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل تفعيل الاقتصاد الأخضر، تظلّ دون المستوى. وقد أدى عدم تفعيل مقتضيات الأطر النظرية والمؤسسية العالمية إلى رفع تكلفة وتسريع وتيرة الانتقال من منطق النمو الاقتصادي إلى منظومة الاقتصاد الأخضر. وعليه يمكن الإشارة الى الاستنتاجات التالية:

- إن التحرك نحو الاقتصاد الأخضر لديه القدرة على تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على نطاق واسع.
- الاقتصاد الأخضر يدعم النمو والدخل وفرص العمل.
- يستبدل الاقتصاد الأخضر الوقود الأحفوري بالطاقة النظيفة والتكنولوجيات منخفضة الكربون.
- الاقتصاد الأخضر يتصدى لتغير المناخ مع خلق وظائف كريمة والحد من استنزاف الموارد الطبيعية وتعزيز كفاءة الطاقة.

- يمكن للاقتصاد الأخضر أن يولد نفس حجم النمو والعمالة كالاقتصاد البني، بل ويتفوق عليه على المدى المتوسط والطويل، مع تحقيق فوائد بيئية واجتماعية كبيرة
- يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر جهداً مستمراً من جانب واضعي السياسات والمجتمع المدني والشركات العالمية لدخول هذه المرحلة الانتقالية معاً، حيث أن البقاء على الوضع الراهن هو الخطر الأكبر.

المراجع و الهوامش:

- 1-أحمد أبو صفا محاضرة بعنوان الاقتصاد الأخضر www.mdps.gov.qa، تاريخ التصفح 2018/02/10
- 2- UNEP, 2011. *Green Economy Report. Towards a Green Economy. Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication*. UNEP Edition, p.16.
- 3- Greffet, P. Mauroux, A. Ralle, P et Randriambololona, C. (Accessed January 1, 2015). Définir et quantifier l'économie verte L'économie française. [En ligne]. URL : http://www.insee.fr/fr/publications-et-services/sommaire.asp?ref_id=ECOFRA12&nivgeo=0.
- 4-أبو القاسم زياتي، الاقتصاد الأخضر: بين تطوّر الأطر النظرية وتفعيلها مؤسّساتياً.من العالمية إلى الوطنية www.hespress.com/writer تاريخ التصفح 2018/02/20.
- 5-أبو القاسم زياتي، الاقتصاد الأخضر: بين تطوّر الأطر النظرية وتفعيلها مؤسّساتياً.من العالمية إلى الوطنية ، مرجع سابق .
- 6- عبد النبي أبوالعرب، تحديات الاقتصاد الأخضر، www.hespress.com/writers، 2018/02/22
- 7-أحمد أبو صفا محاضرة بعنوان الاقتصاد الأخضر، مرجع سابق.
- 8-Serge, Latouche. 2010. *La pari de la décroissance*. Paris. Fayard. P.39.
- 9-Thomas-Robert Malthus, 1798. *Essai sur le principe de population*. Site Internet http://classiques.uqac.ca/classiques/maltus_thomas
- 10-فراس الطويل التحول للاقتصاد الأخضر في فلسطين..العقبات والتحديات-www.maan-ctr.org/magazine 2018/02/22
- 11-أحمد أبو صفا محاضرة بعنوان الاقتصاد الأخضر، www.cp.org.jo/ghdp/، 2018/02/20،
- 12-آفاق الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية (2016/05/20) إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث www.uabonline.org
- 13-المرجع السابق.
- 14-فراس الطويل، التحول للاقتصاد الأخضر في فلسطين..العقبات والتحديات، مرجع سابق
- 15-عنود القنيدي، الاقتصاد الأخضر www.beatona.net ، تاريخ التصفح: 2017/12/20.